أبواب

تاريخ النشر: الاثنين - 2019-01-07 -12:00

طاهر المصري: في مرحلة التصوّف السياسي

طباعة طباعة مع التعليقات

Like 39 Follow @alrai

الأمير زيد بن شاكر وزوجته وطاهر المصري وزوجته

مع المغفور له بإذن الله الملك الحسين

مع زملائه في الجامعة الأميركية عام ١٩٥٨

مع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عام ١٩٩٤

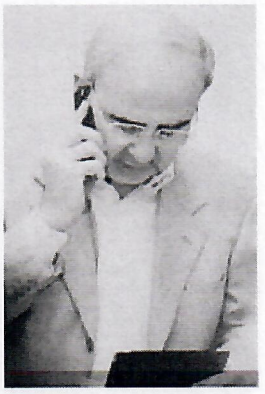

لهذه الأسباب أنا لست مع حكومة برلمانية

انتهى مفهوم الوظيفة عندي، لكنني باق في الحقل العام وفي العمل الأهلي والثقافي والسياسي أيضاً

الغريب أننا كدولة نرفض تسييس الدين، في حين نتعامل أو نعمل على تسييس العشيرة

لست يمينيا ولا يساريا ولا ما شابه

كمواطن صالح من واجبي أن أضع إصبعي على الخطأ و أقول ما لي وما عليّ

استمرار تغيير قانون الانتخاب أمر غير ديمقراطي وغير إصلاحي

نتحدث عن المصلحة العامة كشعار لكن نفرغه من معناه

لسنا دولة حديثة بمعنى الحداثة.. ما زلنا دولة تقليدية لم نلحق التغيير الذي حصل في العالم

عندما يقول سياسي من سويّة طاهر المصري أنه، اليوم وفي هذه الظروف، ليس مع فكرة أو مشروع الحكومة البرلمانية، فهذا يعني أن لدينا مشكلة أكبر مما نرى أو نتصور. فهو أول سياسي أسمع منه هذا الرأي الذي يصدم لشدة أو كثرة ما يتضمن من مبررات.

ما يعرضه هو شبكة من المشاكل المتراكمة والمستجدة والمتداخلة، يبسطها من موقع خبرة النخبة في العمل العام، دامت اه سنة. اعتزل الوظيفة فأضحى محصّنا ضد التزلّف، مثلما هو محصّن ضد تصنيفات المعارضة. وهي شيء من سجايا التصوف.

طاهر المصري يرفض اعتزال السياسة التي يراها بعضا من المواطنة الصالحة في الجهر بالذي يؤمن به ويراه.

ولأن لديه فائض من ارصدة الموضوعية والجرأة المهذبة المثقفة، مضافا لها نزاهة وتواضع، مع شيء من جينات العناد النابلسي، فإن ما يقوله أبو نشأت في مرحلة مأزومة على المستويات المحلية والاقليمية، يضحي كشفا لا يقلل من قوة صدمته سوى أن الرجل لم يفقد التفاؤل.

تقولون انكم لم تتقاعدوا من السياسة، وإن تقاعدتم من المناصب السياسية. كيف تمارسون العمل السياسي بغير الحكي؟ أين في توصيفات المواقف السياسية ترون أنفسكم: معارضة مستأنسة، يمين، وسط، ليبرالي؟

بداية أقول أنني تقلدت مناصب حكومية عديدة، منها الشعبية مثل مجلس النواب، ومنها الرسمية مثل رئاسة الوزراء، كما ولدي اهتمامات ونشاطات أهلية، بمعنى مؤسسات عن القدس وعن العلاقات الأردنية في الخارج. التنوع موجود لدي، منذ اه عاماً من النشاط والوظيفة والعمل المستمر. والآن لا أبحث عن وظيفة، فقد انتهى مفهوم الوظيفة عندي، لكن كمواطن، ومواطن صالح، وأردني، وأردني من أصل فلسطيني، لدي قضايا مهمة جداً لا بد أن أدافع عنها وأتكلم فيها، لأنني كما قلت مواطن صالح ومن واجبي أن أضع أصبعي على الخطأ، كما ومن واجبي أن أقول ما لي وما علي، فالموضوعية تكون جزءا من فهمي للأمور وبالتالي كل هذه العوامل مجتمعة جعلتني أبقى في الحقل العام وفي العمل الأهلي والثقافي والسياسي أيضاً.

ما أريد توضيحه أني لست يمينيا ولا يساريا ولا ما شابه.. لكنني أقيم الأمور حسب خبرتي وقناعاتي وحسب ما تربيت عليه من أخلاق سياسية ومفاهيم ثقافية، وباختصار شديد هذا هو مفهومي للعمل الآن من الآن وصاعداً.

لماذا لا يوجد للأحزاب مكان حقيقي أو اعتبار أو مراهنة في تفكير ودعاوي طاهر المصري؟ يأس أم قناعة بعدم وجود إرادة سياسية في التغيير باتجاه التعددية والحكومات البرلمانية؟

أؤمن أنه لا بد من عمل حزبي، فهو ناتج من نتائج الديمقراطية ومبدأ سيادة الشعب وله دور مهم وحيوي، حيث تمثل العمود الفقري للحياة السياسية، لذلك لا بد من وجود أحزاب سياسية. لكن تراكم وسياق العمل

السياسي والعمل الحزبي والحركات السياسية في البلد لم تعد قادرة على افراز أحزاب قوية بمعنى أن يكون لها برامج واستراتيجيات وهياكل داخلية متماسكة.

ما زال موضوع الفردية مهم وقائم في مجتمعنا، فأي شخص يستطيع أن يقمع الآخر، يذهب ويستقيل أو يترك عمله على قاعدة إما كما يريد أو يغادر.

ما زلنا غير قابلين للاختلاف. اختلاف الرأي نراه مفهوما شخصيا لا يجب أن يكون. إضافة الى ان المجتمع الأردني ما زال مبنيا على آثار وقواعد عشائرية واضحة. وللأسف فإن الحكومات استغلت هذا الوضع وزادت من هذه الصفة في المجتمع عندما أفرزت قانون الصوت الواحد. لقد أصبح المواطن الذي يعمل في الحقل العام يريد إرضاء ابن عشيرته الذي انتخبه، وبذلك لا يحقق القانون الذي يُلزم تصرفات الدولة أن تبتعد عن الموضوع الثانوي أو الهويات الجزئية لصالح الوطن ولصالح الهوية العامة بنتيجة هذا الوضع تقسّم المجتمع إلى فئات صغيرة.

الغريب أننا كدولة نرفض تسييس الدين، في حين أننا نتعامل أو نعمل على تسييس العشيرة نحن نحترم العشيرة ونقدرها هي وحدة اجتماعية ولا غبار على ذلك لأنها جزء من حياة الأسرة والمجتمع، لكن يجب أن تكون فقط وحدة اجتماعية الدولة طبقت موضوع عدم تسييس الدين ولكنها تمسكت بتسييس العشيرة.

أيضا هناك أسباب اجتماعية، لم تسمح بتقوية الأحزاب.. الآن لدينا كما يقال ٤٧ حزبا. الدولة تقول أننا مع الحياة الحزبية، لكن للأسف ممارستها تقوم على إضعاف وإخراج المواطنين من الأحزاب والتحزب. إضافة الى ان الوضع الاقتصادي وظروف المعيشة أبعدت المواطن عن التفكير والنشاط السياسي وأصبح يركز فقط كيف يعيش وكيف يحسن وضعه المعيشي.

جميع العوامل السابقة ارتبطت مع بعضها البعض، ولذلك أقول الآن أنني لست مع حكومة برلمانية.

تقولون أنه لم يحصل في الديمقراطية تقدم منذ ثلاثين سنة وكأنكم تشيرون إلى أحداث معان وما أعقبها من استعادة التعددية والأحزاب في نهاية الثمانينات لكنكم لم تشيروا إلى أسباب هذه المراوحة

لنتحدث بوضوح: قبل ثلاثين سنة كانت لدينا حياة برلمانية، ليست ديمقراطية بالمعنى الواقعي الصحيح، لكن حصلت بوادر..

بدأنا في عام ١٩٨٩ بانتخابات نزيهة محترمة، وسار الأمر على ما يرام عندما قُدّمت عريضة نيابية لطرح الثقة بحكومتي عام ١٩٨٩ كان أمامي أن أحل مجلس النواب لكنني رفضت باعتبار أن ذاك المجلس و الانفتاح الذي أحدثه الملك الحسين لا يجوز أن نضحي به تحت أي سبب، أملاً في أن تستمر المسيرة الجديدة، ويستمر التيار الديمقراطي الإصلاحي. وعندما جاءت انتخابات ١٩٩٣ جاء قانون الصوت الواحد، فحصل كما اعتقد، تراجع عن الموضوع الديمقراطي، لكنه لم يكن ملحوظاً.

بعد ذلك، في انتخابات عام ١٩٩٧ كان واضحا أن هناك أمراً خاطئاً. تمت مقاطعة الانتخابات ونسبة الذين صوتوا كانت منخفضة جداً، فحصلت مشاكل منها تفتيت الإخوان المسلمين وأمور كثيرة حدثت. ومنذ ذاك الوقت للآن ونحن في كل انتخابات نصوت على أساس قانون جديد. عدم استقرار قانون انتخاب وتغييره باستمرار أمر غير ديمقراطي وغير إصلاحي.

الناس تتحدث عن تزوير انتخابات بالمكشوف، فكيف سنقول بأن هناك تقدما ديمقراطيا؟.. التراجع واضح ويفرض نفسه على كثير من الحياة السياسية وربما الاجتماعية أيضاً، وأعتقد أنني لم أبالغ فيما أقول، وعلينا أن نقارن الوضع اليوم بكل جوانبه مع مكونات المجتمع الأردني كلها، هل هو صحي؟.. بالطبع لا.

إلى هذا الحد تنفّذ قوى المحافظة والشد العكسي ولوبيات الحفاظ على الحال الراهن أو الذي أسميتموهم المتملقون.. ممن يحمّلهم البعض مسؤولية تفشيل أي برنامج إصلاحي حقيقي؟

هذه مشكلتنا، واجبنا على كافة المستويات سواء كنا رئيس وزراء سابق أو حالي أو مواطن عادي، أن نقف الموقف لخدمة المصلحة العامة، نحن نتحدث عن المصلحة العامة كشعار لكن نفرغه من معناه باعتبار أن كل شخص يفسره كما يريد.

هناك أشخاص متسلقون، وهناك من أسميتهم أنا متملقين سياسياً، الآن يوجد تغيير بسيط، لكن الأردن أو الأردنيين خرجوا من هذا الموضوع، وأصبح الناس يرون الحقيقة، وسائل التواصل الاجتماعي غيرت أمورا كثيرة، العالم يتغير أمامنا ونحن ما زلنا نتحدث في أمور تركها العالم منذ زمن.

نحن لسنا دولة حديثة بمعنى الحداثة، ما زلنا دولة تقليدية لم نلحق التغيير الذي يتم في العالم، وبالتالي نعاني من مشاكل كثيرة: في الجهاز الإداري والروتين والتأخير والرشوات التي تتم. ولذلك قلت بأنني لن أتقاعد سياسياً، وسأبقى أتحدث بقناعاتي وأنا مجبر وملزم حسب أخلاقي وتربيتي السياسية أن أدافع عن الوطن برأيي وباعتقادي وبكل موضوعية وليس تهجماً على أحد.

هل لدينا في الأردن دولة عميقة بالمفهوم المتعارف عليه في التنظير السياسي؟

هناك قلة لديهم هذا المفهوم. المهم أن نعرف أن إدارة الدولة ليست أمراً بسيطاً، ولا تأتي من هاو.

السياسة تريد اختصاصيين بحيث يدخل الشخص في وظيفة وفي عمل سياسي يكبر ويصبح لديه معرفة أو خبرة في أمور، ويصبح قادرا أن يتحدث ويعمل. لكن يجب أن يأخذ السياسي كل الأمور ووجهات النظر ويخرج بمفهوم وسطي في الحل. أحياناً يجب أن تعرج في السياسة وليس خطاً مستقيماً. السياسي يجب أن يراعي الأوضاع وتبقى مهمته أن تستمر البلد بوضع جيد مستقر.

هل يؤمن أبو نشأت بنظريات المؤامرة التي تروج لأفكار مثل أن الإصلاح والديمقراطية والتعددية والاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات والانتهاء من النهج الرعوي للدولة والمحاربة الحقيقية للفساد هي أمور يمكن الحديث فيها لكن لا يمكن تنفيذها؟

كيف ذلك؟.. يجب الحديث فيها ويمكن تنفيذها بكل تأكيد وإلا لماذا نتحدث ونصارع؟ أعتقد أن من يروج لهذا الكلام هو المتآمر، الذي يقول بأن هذا غير ممكن، وإلا لماذا نحن دولة؟

لدينا دولة، بنيت عبر سبعة عقود بهدوء .بدأنا تقريباً من لا شيء إلى أن أصبحنا دولة محترمة وقادرة ولها كيانها. ولذلك فإن من يقول أننا لا نستطيع إما أن يكون من حزب أو غير مهتم إلا لنفسه وأنانيته الشخصية.

لقد حققنا والحمد لله عبر الخمسينات والستينات والسبعينات نجاحات كثيرة، وان لم تكن بالأحجام الكبيرة، لكننا قفزنا قفزات مضيئة في مجالات شتى، إلاّ أننا ما زلنا بحاجة إلى إدارة.. الدولة تحتاج إلى أمرين أساسيين، قيادة وإدارة، فإذا لم تكن إحداهما موجودة فإن المجتمع أو الدولة يكونان في مشكلة. لذلك أختلف وأرفض القول أننا لسنا قادرين على الديمقراطية .. هذا كلام المتملقين.

استراحة

أبو نشأت من مواليد نابلس ١٩٤٢، درس في كلية النجاح الوطنية من الأول الابتدائي حتى تخرجه عام ١٩٥٩ يقول:

على اعتبار أنني كبير أشقائي، حرص والدي أن أبقى بجانبه وأمامه. هذه أنماط معيشتنا الاجتماعية بما فيها من ايجابيات وسلبيات. ففي حين أرسلوا أشقائي إلى مدارس داخلية في رام الله والقدس، بقيت أنا أكبر الأبناء إلى جانب الوالد في نابلس حتى انهيت الثانوية. كانت أحلامي مثل أحلام جيلي الذهاب إلى أميركا لنستمتع بالحياة والتعليم والحرية الأميركية. هذا ما كنا نسمعه. ظل هذا الحلم يراودني لكن والدي أجبرني الذهاب إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. وهو وإن كنت استفدت الكثير خلال السنة الدراسية في جامعة عريقة جوها عربي وتعج بالحياة الحزبية، إلا ان رغبتي الذهاب لأميركا بقيت تراودني . أبلغت والدي بأنني لن أبقى في بيروت وغادرتها لمتابعة دراستي في العلوم الادارية في جامعة تكساس عام ١٩٦٥.

ماذا تختزن الذاكرة عن نابلس القومية.. مدينة الصابون والكنافة؟

كانت نابلس في خمسينات القرن الماضي أقرب لأن تكون قرية كبيرة يميزها عن بقية قرى المحافظة أن بها كما في سؤالك مصانع الصابون ومحلات الكنافة، والقليل من النكات الأليفة عن النابلسي والفلاح متوارثة في كافة حواضر المنطقة. بيئة نابلس كانت محافظة نسبيا حيث لا يخلو مقهى من مدخني الأرجيلة على أصوات أم كلثوم وعبد الوهاب وفريد الأطرش.. كان فيها أيضا سينما، وكانت اللهجة النابلسية مميزة بين أهالي فلسطين، وكذلك صورة المدينة التي تحتفظ بتراثها السياسي القومي «جبل النار» وتعززه برموز يتجددون في العائلات العريقة مع مفاصل النضال المتعاقبة التي يتجاوب فيها الشارع النابلسي مع الهموم القومية المتعاقبة على مرمى حجر من حدود الاحتلال.

قد يعجبك أيضاً

توصيات ADSLCOM

الخجل من اصفرار الأسنان لم يعد مشكلة بعد الآن!! الاصفرار سيختفي

هل أنفقتِ ٥٠٠ دينار لتبدين أصغر ١٥ عاماً؟ هذا الكريم المذهل يقوم بهذه

وداعا للعمليات الجراحية المتعبة! الحل النهائى لبشرة نضرة من غير تجاعيد!!

هاجس الحصول على أسنان ناصعة البياض وابتسامة جذابة لم يعد هاجس بعد الآن
جمالك اليوم

طريقة فعالة لإذابة دهون البطن والقضاء على الكرش في المنزل
تجارب شخصية

الحل الجذري لجميع مشاكل إنحناءات الظهر وتقوساته
طرق مجربة